

رسالة ملكية إلى المناظرة الوطنية حول الصحة

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الصحة المنظمة بمدينة ورززات تحت الرعاية السامية لجلالته .

وفيها يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها وزير الصحة العمومية خلال حفل افتتاح هذه المناظرة :

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة والسيدات

السلام عليكم ورحمة الله وبعد ،

لقد جلعنا من اهتماماتنا الرئيسية منذ فجر الإستقلال الرفع من المستوى الصحي للمواطنين حتى يتمكنوا من المساهمة في نمو ونهضة بلدهم . ولقد سعينا منذ ذلك الحين على إعطاء العناية اللازمة للنهوض بالقطاع الصحي حتى يكون في المستوى اللائق لسد الحاجيات في الميدان الوقائي والعلاجات الاستشفائية .

وانطلاقا من نتائج المناظرة الوطنية حول الصحة المنعقدة بالرباط سنة 1959 التي أشرف على رئاستها والدنا المنعم طيب الله ثراه ، تم وضع الأسس العامة للسياسة الصحية ببلادنا وتطبيقها في مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتعاقبة .

وهكذا ، فقد تم التركيز على توسيع بنيات الخدمات الصحية الأساسية بتطوير شبكة المؤسسات الصحية سواء في القطاع العام أو الخاص مع إعطاء أهمية خاصة للمجال القروي .

أما في مجال توفير الأطر الصحية وتوزيعها على كافة التراب الوطني يمكننا أن نسجل المجهود الجبار الذي بذل في هذا الميدان حيث تعد هذه الأطر الآن بالآلاف بعدما كانت لا تفوق بعض المئات في بداية الستينات والفضل يرجع إلى سياسة التكوين التي نهجناها سواء في تكوين الأطباء أو المرضين .

ومن أجل تسهيل مأمورية هذه الفئة من الأطر تم إتخاذ إجراءات لفائدتها نخص بالذكر منها قانون أطباء القطاع العمومي وقانون الممرضين وإنشاء هيئة وطنية موحدة للأطباء .

ومما يثلج صدرنا الإشعاع الذي يحظى به بلدنا في ميدان الطب والمتجلي في المؤتمرات الدولية واللقاءات الجهوية التي تعقد فوق ترابنا مما يرفع من كفاءة ومقدرة أطرنا .

وفي مجال الدواء الذي يكون عنصرا أساسيا في الخدمات الصحية تم ترسيخ صناعة محلية متطورة تمكنت بسرعة من فرض وجودها وسدجل الحاجيات وأصبحت تصدر كمية لا بأس بها إلى بعض الدول الأوروبية والإفريقية .

وبفضل جميع هذه الاستثمارات والإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة في مجال تحسين طرق التسيير والتدبير تمكنا - ولله الحمد - في ميدان الوقاية من القضاء على الأمراض الفتاكة التي كانت تذهب بحياة العديد من المواطنين دون أن تغفل الجانب الاستشفائي الذي عرف توسعا كبيرا وتقدما

جعل بلادنا بفضل أطرها الصحية المناضلة ليل نهار تعتبر من بين دول الطليعة في العديد من ميادين الصحة نخص منها بالذكر لا الحصر ميدان صحة الأم والطفل حيث وضعت برامج متكاملة في مجال تنظيم الأسرة ومراقبة النساء الحوامل وتلقيح الأطفال كان لها أثر كبير على تقليص وفيات الأطفال.

كل هذه النتائج الايجابية وغيرها تبقى دون مستوى ما نطمح إليه لفائدة شعبنا الذي نريده في مستوى شعوب الطليعة في الميدان الصحي على الخصوص والميادين الاجتماعية على العموم.

ففي غمار كل التحركات والتطلعات الراهنة التي نعمل من أجلها لترسيخ الديموقراطية الحقة التي بوسعها أن تضمن للمواطن المغربي الارتياح والطمأنينة في جميع المجالات وخاصة فيما يهم صحته حتى يكون منتجا وكريما.

في غمار كل هذا تأتي مناظرتكم الميمونة الموضوعة تحت شعار «التنمية الصحية بالمغرب: واقع وآفاق» والتي تشارك فيها جميع الفعاليات التي ستساهم بأفكارها وتجربتها في تحديد آفاق سياسية صحية جديدة خصوصا وأن توجهاتنا السامية تنصب على الاهتمام البالغ والعناية الفائقة بجميع ميادين القطاعات الإجتماعية.

حضرات السادة والسيدات

رغم كل الجهود التي يمكن أن يبذلها القطاع الصحي بوسائله الخاصة فإن ما سطرناه من أهداف لا يمكن بلوغه دون وضع استراتيجية شاملة تتمثل فيها مساهمة الجميع من قطاعات إقتصادية وإجتماعية ومنتخبين وتعتمد على إيجاد وسائل الدعم لتمويل هذا القطاع الحيوي.

وخير مثال على فعالية هذه المساهمة ما حققته التعبئة التي جندت فيها جميع القطاعات والطاقات الوطنية والمحلية في إطار تطبعه اللامركزية خلال الأيام الوطنية للتلقيح التي اشرفنا على انطلاقاتها ابتداء من سنة 1987 إلى يومنا هذا والتي تم خلالها تلقيح جميع فلذات اكبادنا وحمايتهم من العديد من الأمراض الفتاكة.

حضرات السادة والسيدات

لا ينبغي أن ينحصر موضوع مناظرتكم هذه في المحاضرات وا لنظريات التي تبقى حبرا على ورق ولا علاقة لها بواقعنا المعاش علما منا أن التحليل الذي ستخوضونه خلال هذا اللقاء المبارك سوف يكون مثمرا وبناء لا محالة بوسعه أن يساهم في رسم سياسة واضحة تعتمد على الحوار والتشاور التي يشارك فيها المرض والطبيب والصحفي والاداري والمنتخب والخبرات الدولية وغيرها لذا فإنني أهيب بكم رعاكم الله أن تكونوا موضوعيين في تفكيركم ومناقشتكم وأن تكون توصياتكم ميدانية وقابلة للتطبيق وأن تعتمدوا في أسلوبكم على توجهاتنا في ميدان اللامركزية دون أن تنسوا الدور الأساسي الذي بوسع الجماعات المحلية أن تلعبه في الحفاظ على صحة المواطن وذلك بإعطاء الأولوية للمشاريع المتعلقة بالماء الشروب وتصريف النفايات وكل ما يهم حماية البيئة واضعين نصب أعينكم راحة المواطن المغربي وحاجياته الحقيقية أيا كان في الارياف والقرى كما في المدن.

وفقكم الله لما فيه مصلحة البلاد و العباد.

«وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم والسلام عليكم وبركاته.

الرباط 13 محرم 1413 الموافق 14 يوليوز 1992